١٠٧/١٠٠/٠١٩٤٥٧

وزارة المالية
دائرة الموازنة العامة

الرقم ٨٦٤/٤٠٠/٢٩/٢
التاريخ .....
الموافق ١٤/٧/٢٠١٩

معالـي .....
سماحـة .....
عطوفـة .....

التزاماً بالجدول الزمني المرفق لإجراءات إعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية والذي تتضمن المرحلة الاولى منه اعتماد سقوف أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ومحافظة تأخذ بعين الاعتبار سياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الانفاق العام ومراعاة لمحدودية الموارد المالية، وتمهيداً لإعداد بلاغ الموازنة العامة للسنة المالية 2020، ستقوم دائرة الموازنة العامة بالبدء في **إعداد مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2020 ضمن الإطار متوسط المدى (2020-2022)، وذلك بالتزامن مع إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2020 .**

للعمل على تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتكم وجداول تشكيلاتكم قبل نهاية شهر تموز الحالي وعلى أن يتم الاخذ بعين الإعتبار ما يلي:-

1. تقديرات النفقات الجارية للسنوات (2020–2022) مع مراعاة ضبط هذا النوع من الإنفاق وتحسين كفاءته واقتصاره على النفقات الضرورية لضمان حسن سير العمل وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين.
2. تقديرات النفقات الرأسمالية وفقاً لما يلي :-

أ. المشاريع الرأسمالية المستمرة والملتزم بها وقيد التنفيذ ذات الأولوية للسنوات (2020–2022).

ب. إعداد كشف منفصل يتضمن المشاريع الرأسمالية الجديدة المقترحة للسنوات (2020–2022) على المستوى الوطني ليصار إلى دراستها وفقاً للأولويات الوطنية وبما ينسجم مع برنامج عمل الحكومة للعامين (2019-2020) وفقاً لمشروع النهضة الوطني ومحاورها المتمثلة بدولة القانون والانتاج والتكافل، على أن تتضمن الكلفة الإجمالية لكل مشروع منها ومدة تنفيذه والإنفاق السنوي المتوقع على هذه المشاريع مع إرفاق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الكبيرة والمتوسطة (وفقاً لنموذج بطاقة وصف المشروع المعتمد) وبيان مدى جاهزيته لضمان الإستخدام الأمثل للمخصصات المالية المتاحة.

ج. مراعاة توافق المشاريع الرأسمالية الممولة من المنحة الخليجية مع المشاريع الرأسمالية التي تم الاتفاق عليها مع الصناديق الخليجية بموجب الاتفاقيات الموقعة.

3. التقيد بالسقوف الأولية المحددة لإعداد مشروع موازنة عام 2020 وبحيث لا يتم تجاوزها إلا إذا اقتضت المصلحة العامة خلاف ذلك مع ذكر المبررات، وعلى أن يتم مراعاة التوجهات الحكومية الرامية الى ضبط الإنفاق العام وترشيده واقتصاره على الحدود الدنيا في ضوء الظروف المالية الصعبة.

4. التقيد بالسقوف المحددة للمحافظات والمخصصات المحددة لادامة عمل مجالس المحافظات وفقاً لما يلي:

أ. يتضمن السقف المحدد للمحافظات لعام 2020 المشاريع الرأسمالية التنموية الجديدة والمشاريع القائمة حالياً وقيد التنفيذ على مستوى المحافظات، مع الإبقاء على المشاريع الرأسمالية القائمة حاليا وقيد التنفيذ والمشاريع الرأسمالية الجديدة على المستوى الوطني ضمن سقوف موازنات الوزارات والدوائر الحكومية.

ب. التأكيد على رصد المخصصات المالية اللازمة للمشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ في المحافظات والتي بدأ العمل على تنفيذها في عام 2019 بحيث يتم استيعاب مخصصاتها ضمن السقف المحدد لكل محافظة، وذلك لضمان استمرار عمل هذه المشاريع.

ج. التأكيد على استخدام السقف الرأسمالي المحدد للمحافظات لتمويل المشاريع الرأسمالية التنموية فقط ولا يجوز استخدامه لتعيين او استخدام موظفين او اي نفقات ذات طبيعة جارية.

د. قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بالتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية من خلال مديرياتها في المحافظات بخصوص احتياجات واولويات المحافظات من المشاريع الرأسمالية التنموية وتحديد كلف المشاريع الرأسمالية، وذلك لتجنب الازدواجية في اختيار المشاريع التنموية وضمان الانسجام بين الوزارات والدوائر الحكومية والمحافظات بهذا الخصوص.

هـ قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بإعداد مشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية للاعوام (2020-2022) من خلال توزيع السقوف المحددة للمحافظات على احتياجاتها من المشاريع التنموية الجديدة وفقاً للأولويات وحسب النماذج المعدة لهذه الغاية وعلى ان يتم تضمين موازنات المحافظات المخصصات المحددة لادامة عمل مجالس المحافظات وتزويد مجالس المحافظات بها قبل نهاية شهر تموز الحالي.

و- قيام مجالس المحافظات بمناقشة مشاريع موازنات المحافظات المحالة إليها من قبل المجالس التنفيذية وإقرارها بحضور المحافظ وأعضاء المجلس التنفيذي، وتزويد الوزارات والدوائر الحكومية المعنية ودائرة الموازنة العامة بمشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية وحسب السقوف المحددة لها قبل نهاية شهر آب القادم.

5. تقديرات الإيرادات للوحدات الحكومية للسنوات (2020–2022) بحيث تتضمن الإيرادات الذاتية والدعم الحكومي الجاري والرأسمالي والمنح الخارجية وأي ايرادات أخرى.

6. تقديرات موازنة التمويل في جانبي المصادر والاستخدامات للوحدات الحكومية للسنوات (2020–2022) بما في ذلك الفوائض المتوقع تحويلها للخزينة خلال الفترة المذكورة أعلاه.

7. مراعاة العمل على تبويب النفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية حسب المحافظات.

8. إبراز البرامج والمشاريع والأنشطة التي تعنى بشؤون الطفل والمرأة وتوزيع المخصصات المرصودة لهذه الغاية حسب البرامج.

9. الأخذ بعين الاعتبار متطلبات تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان على أن تكون منسجمة مع الأولويات الوطنية والعمل على استيعاب متطلبات الخطة ضمن السقوف الأولية المحددة.

10. الاخذ بعين الاعتبار المطالب الخدمية والتنموية التي تم طرحها خلال الزيارات الملكية لمحافظات المملكة وادراجها في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر الحكومية ومجالس المحافظات، على أن يتم استيعابها ضمن السقوف المحددة.

11. إجراء التعديلات و التحديثات التي طرأت على الخطة الإستراتيجية لوزارتكم/ دائرتكم/ مؤسستكم خلال هذا العام بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية والبرامج والبيانات والمعلومات الاستدلالية الأخرى، ومؤشرات قياس الأداء القابلة للتطبيق والقياس، وبما يفضي الى تسريع وتيرة العمل نحو إنجاز أولويات الحكومة واستكمال الخطط والبرامج الوطنية التي تبنتها والتزمت بها الحكومة، وبما يمكن من إجراء التقييم المستمر للإنجازات والأداء الحكومي.

12. قيام الوزارات والدوائر الحكومية بالسير بالعمليات اللازمة لإعداد مشاريع موازناتها على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).

وزارة المالية
دائرة الموازنة العامة

الرقم ٢٠٢٠/٨/٢٤
التاريخ .....
الموافق ٢٠١٩/١/١٤

13. إعداد خلاصة لجدول التشكيلات لعام 2020 بحيث تتضمن الاحتياجات والوظائف الشاغرة والوظائف التي يمكن إلغاؤها الى جانب الموظفين المنقولين من والى وزارتكم/دائرتكم/مؤسستكم، وإرفاق كافة الموافقات اللازمة لنقل الموظفين مع درجاتهم ومخصصاتهم أو دونها لأخذ ذلك بعين الاعتبار عند إعداد مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2020.

واقبلوا فائق الاحترام ،،،،

وزير المالية/الموازنة العامة
د. عز الدين كناكرية